

العلاقة السببية بين السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر:
دراسة تجريبية للفترة (1995-2017)

*The Causal Relationship Between Tourism and Economic Growth In
Algeria:*

Empirical study of The Period (1995-2017)

د. إينال أمينة، جامعة ابو بكر بلقايد، inal.amina@outlook.fr

د. حجيبة أسماء، جامعة ابو بكر بلقايد، Hadjila_asma@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2020/04/08 تاريخ القبول: 2020/07/03 تاريخ النشر: 2021/06/03

ملخص:

تهدف هذه الورقة الى دراسة العلاقة قصيرة وطويلة المدى بين السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة (1995-2017). ويستند هذا التحليل الى منهجية الحدود للتكامل المشترك او نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الذي قدمه (Pesaran et al (2001). وكشفت النتائج التجريبية ان السياحة هي التي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: السياحة؛ النمو الاقتصادي؛ منهجية اختبار الحدود؛

تصنيف JEL : Z3، 01، C22

Abstract:

This study aims to examine the short term and long term between tourism and economic growth in Algeria using time serie data for the period 1995-2017. This analysis is based on the bound testing approach or autoregressive distributed lag (ARDL) given by Pesaran et al. (2001). The empirical results show that tourism receipts promote economic growth in Algeria.

keyword: Tourism, Economic Growth; Bound Testing Approach ; Algeria. ;

JEL classification code: Z3,01, C22.

المؤلف المرسل: إينال أمينة، الإيميل: inal.amina@outlook.fr

1. مقدمة:

تعد السياحة من اهم القطاعات الاقتصادية، باعتبارها كوسيط لنقل الناتج الحضاري وتوثيق الترابط الاجتماعي والاقتصادي بين الدول والأقاليم وموردا هاما للعملة الصعبة لتمويل المستوردات الضرورية، للنهوض بجميع الصناعات في مختلف القطاعات الاقتصادية، ودفع عجلة النمو الاقتصادي. وقد مثل دور السياحة في المساهمة في النمو الاقتصادي إطار نقاش مهم بين جمهور الاقتصاديين في الأونة الأخيرة، بحثا لتنويع مصادر

الدخل غير النفط. وبالرغم من الثروات والموارد الطبيعية التي تزخر بها الجزائر، إلا أنها تعاني قصورا كبيرا في هذا القطاع مقارنة بالدول السياحية العالمية. وبالتالي فعلى الجزائر الاعتماد على مخطط واضح لترويج ثرواتها ومواردها السياحية، والمحافظة على الواجهة الحقيقية لها لزيادة تدفق المستثمرين والسياح، وهذا ما تسعى إليه الدولة من خلال تبني برنامج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030.

الإشكالية: وعلى ضوء ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

ما هو اتجاه العلاقة السببية بين السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

التساؤل الرئيسي:

ماهي طبيعة العلاقة بين السياحة الدولية والنمو الاقتصادي في الجزائر؟ وأيهما يؤثر في

الأخر؟

الأسئلة الفرعية:

✓ ماهي العلاقة النظرية بين السياحة والنمو الاقتصادي؟

✓ ما مدى ملائمة مناخ الجزائر لجذب السياحة الدولية؟

✓ هل هناك تطور للحركة السياحية في الجزائر خلال الفترة (1995-2017)؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية المطروحة نقترح الفرضيات التالية:

● السياحة تؤدي إلى النمو الاقتصادي.

● النمو الاقتصادي يؤدي إلى السياحة.

● هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه، تنج من النمو الاقتصادي إلى السياحة ومن السياحة إلى النمو الاقتصادي.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

● توضيح المفاهيم الأساسية حول السياحة.

● التأصيل النظري للعلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي، وأحدث الدراسات التجريبية التي تناولت هذه العلاقة.

● تقييم واقع وآفاق القطاع السياحي في الجزائر.

● معرفة اتجاه العلاقة السببية بين السياحة والنمو قياسيا

نموذج البحث:

في هذه الدراسة تم عرض المفاهيم الأساسية حول السياحة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، وتقييم تطور مؤشراتها في الجزائر، كما سنستخدم المنهج القياسي في الجانب التطبيقي لاختبار العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1995 الى غاية سنة 2017، باستخدام نموذج ARDL بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Microfit5.0 و Eviews 10.0.

الدراسات السابقة:

- إضافة إلى الخلفية النظرية فقد أحرز موضوع العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي، أهمية بالغة لدى الباحثين والمتخصصين في الدراسات التجريبية. نذكر أهمها فيما يلي:
- دراسة (Arslanturk, Y, Balcilar, M, Ozdemir, Z.A (2011) والتي تهدف الى تحليل العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي في تركيا خلال (1963-2006)، باستعمال المنهجية السببية لـ (Granger) ونموذج VECM، حيث اعتمدت على التنمية السياحية والنتائج المحلي الإجمالي كمتغيرات لدراسة هذه العلاقة. وتوصلت النتائج الى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من السياحة الى النمو الاقتصادي. (Yalcin, Mehmet , & Zeynel Abidin, 2011, pp. 664-671)
- دراسة (Bouzahzah and El Menyari (2013) التي قامت بتحليل العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي في المغرب وتونس خلال (1980-2010)، بالاعتماد على منهجية التكامل المتزامن ونموذج ECM، مستعينة بمتغير السياحة الدولية، الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الحقيقي الفعلي. سجلت اختلاف في نتائج الدراسة، ففي المدى الطويل توجد علاقة سببية في اتجاه واحد من السياحة الى النمو، لكن في المدى القصير النتائج تشير إلى أن السببية تنجم من النمو الاقتصادي الى السياحة. (Bouzahzah & El Menyari, 2013, pp. 592-607)
- اختبرت دراسة (Alhowaich, A.K. (2016) العلاقة بين السياحة و النمو الاقتصادي لعينة من الدول (الكويت، السعودية، قطر، الامارات العربية المتحدة، البحرين، عمان)، خلال سنة (1995-2012)، و التي تم فيها استخدام منهج بيانات البانل. واعتمدت على عائدات السياحة الدولية والناتج المحلي الإجمالي. أظهرت نتائج الدراسة تفاوت اختبارات السببية بين السياحة والنمو الاقتصادي بين الدول المختلفة، ففي الكويت والسعودية والإمارات هناك إشارة إلى وجود سببية في اتجاه واحد من النمو الاقتصادي الى السياحة، ولكن في البحرين كانت النتائج تشير إلى أن السببية تنجم من السياحة الى النمو الاقتصادي. (Alhowaish, 2016, pp. 1-10)
- وفي هذا المجال قام (Shakouri & al (2017) استنادا لمنهج بيانات البانل لعينة من الدول الاسيوية خلال الفترة (1995-2014)، بدراسة العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي، مستعينا بالمتغيرات التالية: عائدات السياحة الدولية، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، التنمية المالية والتجارة الخارجية. فبينت النتائج ان السياحة هي التي تدفع عجلة النمو الاقتصادي. (Shakouri, Khoshnevis Yazdi, Niloofar, & Niloofar, 2017, pp. 1-11)
- وأخيرا سنة (2019) قام كل من (Azeez, Rasheed Oluwaseyi بتحليل العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا، باستعمال تقنيات قياسية تتناسب مع بيانات البانل، وهي طريقة التقدير (PMG)، خلال الفترة (1995-2016)، واستعان بالمتغيرات التالية (صادرات السلع، التضخم، متغير اصم يتمثل في الربيع العربي لسنة 2011) لتحليل هذه العلاقة. وتوصلت نتائج الدراسة الى ان السياحة تقود النمو الاقتصادي في المدى القصير بنسبة 6%، وفي المدى الطويل بنسبة 29%. (Azeez, 2019, pp. 1-28)

2. الأسس النظرية للدراسة:

1.1.2. تعريف السياحة:

للسياحة عدة تعريفات، وكل واحد منها يختلف عن الآخر نتيجة اختلاف المنظور أو الوجهة التي تم من خلالها تناول المصطلح. ويمكن تعريفها كالاتي:
السياحة تشمل كل النشاطات التي يقوم بها الأشخاص خلال فترة سفرهم وإقامتهم في مناطق خارج محيط إقامتهم الدائمة، وهذا لفترة لا تتجاوز السنة لأغراض الترفيه، أو عمل، أو أي أغراض أخرى بشرط أن لا تدر عائدا في المنطقة التي يزورونها. (Pierre, 2002, pp. 101-102)

2.2. الخلفية النظرية للعلاقة بين السياحة والنمو:

لقد تم تبادل العلاقة بين السياحة والنمو من خلال مستويات مختلفة من الأدبيات الاقتصادية حيث:

ترى نظرية المضاعف الكينزية أن الاستثمار هو المتغير الرئيسي المؤثر في النظام الاقتصادي، حيث أوضح Keynes أثر التغير في الاستثمار على الدخل القومي لهذا سمي مضاعف كينز بمضاعف الاستثمار، ويشير مضمون مضاعف الاستثمار الى أن الزيادة في الانفاق الاستثماري تؤدي الى زيادة مضاعف في الدخل القومي، من خلال ما يحدثه الانفاق الاستثماري من زيادات متتالية في الاستهلاك، ثم في مستوى الاستخدام. ومنه وحسب هذه النظرية فإن أثر الانفاق السياحي في الدخل القومي هو مجموع الدخول التي تنتج خلال دورات الانفاق السياحي وهو ما سمي بأثر المضاعف السياحي، والذي تعتمد قيمته على طبيعة العلاقة ودرجة الترابط بين قطاع السياحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى في الدولة، كما تختلف قيمته من دولة الى أخرى تبعا لدرجة هذا الترابط (حميداتو و حميداتو، 2015، صفحة 78). لكن نظرية كينز قد أهملت أثر المعجل، حيث يقصد به الأثار التي يتركها الانفاق العام على حجم الاستثمار، فزيادة الانفاق العام ومن ثم زيادة الدخل القومي (بفعل المضاعف) يؤدي الزيادة الطلب على وسائل الإنتاج، ما يعرف بالاستثمار المشتق أو المولد. وبالتالي فإن التغيرات في حجم الدخل تؤدي الى تغيرات في حجم الاستثمار، أي وجود علاقة طردية بين حجم الدخل وحجم الاستثمار. (John, 1932, p. 32)

3. التحليل الوصفي للسياحة في الجزائر:

1.1.3. مقومات السياحة في الجزائر:

يجب أن يتوفر القطاع السياحي على عدة مقومات تعتبر كمصادر جذب سياحي وهذا حتى يكون كفاء ويحقق قيمة مضافة، ومعظم الدول التي تتمتع بقطاع سياحي رائد ومتطور تتوفر على هذه المقومات، والتي يمكن تقسيمها كما يلي:

1.1.3.1. المقومات الجغرافية والطبيعية:

تتميز الجزائر بموقع جغرافي جيد، فهي البوابة الإفريقية المطلة على أوروبا والبحر المتوسط، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب النيجر ومالي، ومن الشرق كل من تونس وليبيا، ومن الغرب كل من المغرب وموريتانيا، وتعتبر أكبر بلد إفريقي بمساحة تقدر بـ 2.381.741 كم²، وشريط ساحلي طوله 1200 كم يتميز بشواطئ جذابة. وتتكون مساحتها من ثلاث أقاليم أولها إقليم الساحل الذي يتميز بمناخ متوسطي تبلغ درجة حرارته

18° في الخريف والربيع وتصل الى 30° في فصل الصيف. أما ساحل التل فيتميز بمناخ شبه قاري تبلغ درجة حرارته من أكتوبر الى ماي 5° أما صيفا تفوق 30°، وفي الأخير الإقليم الصحراوي الذي يحتل حوالي 80% من الأراضي الجزائرية حيث يتميز بدفئه في فصل الشتاء ما يجذب حركة السياح في هذا الفصل. كما تمتلك عدة مقومات طبيعية كالحمامات المعدنية منها: حمام بوغرارة بتلمسان، حمام بوججر بعين تيموشنت، حمام بوحنيقة بمعسكر...، محطة العلاج بمياه البحر بسيدي فرج بالعاصمة. وتمتلك مجموعة من الحظائر الوطنية كالحظيرة الوطنية للقال، حظيرة جرجرة، حظيرة غابات الأرز بثنية الحد، حظيرة الطاسيلي وغيرها. (ضيف و عزوز، 2018، صفحة 26).

2.1.3 المقومات التاريخية والثقافية:

تزرخ الجزائر بمعالم تاريخية وثقافية متنوعة نتيجة لتعاقب حضارات عديدة عليها وأهم المناطق التاريخية التي تعبر عن تاريخ الجزائر، وتعتبر مقصدا سياحيا بامتياز: الآثار الرومانية والبيزنطية في ولايات الشمال الشرقي، الآثار الإسلامية كالزوايا والمساجد القديمة والأضرحة، القصور القديمة في الجنوب الغربي كالقنادسة وتاغيت، وتتميز أيضا بعدو مقومات ثقافية تتمثل في الرصيد الهام من المتاحف التي تملكها الجزائر (العربي، 2013، صفحة 59).

3.1.3 المقومات المادية:

ان القطاع السياحي في الجزائر يزخر بمقومات مادية هائلة، الا انها ضعيفة جدا ولا تحقق المستوى المطلوب. فهي تتمثل اساسا في الإمكانيات المؤسساتية والبنية التحتية المسؤولة على تطبيق استراتيجية السياحة، كهياكل الاستقبال والمطارات، وسائل النقل، والطرق والموانئ والسكك الحديدية، وغيرها. وفيما يلي بعض الأرقام حول امكانيات الجزائر:

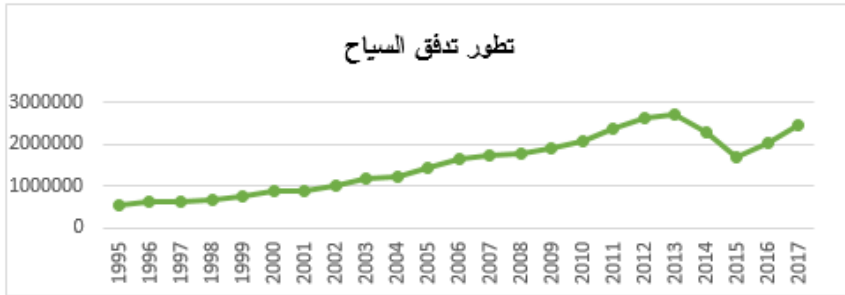
- شبكة نقل بري بطول 1.118.306 كم وشبكة نقل بالسكة الحديدية بطول 4200 كم.
- 53 مطار جوي و 13 ميناء بحري
- 1184 فندق بطاقة استيعابية 92737 سرير،
- 29 بنكا ومؤسسة مالية موزعة في شكل فروع على المستوى الوطني. (مولاي و بورحلي، 2016، صفحة 76)

2.3 تقييم واقع السياحة في الجزائر:

يمكن تلخيصه فيما يلي:

1.2.3 تطور تدفق السياح في الجزائر:

الشكل 1: تطور تدفق السياح الى الجزائر (1995-2017)

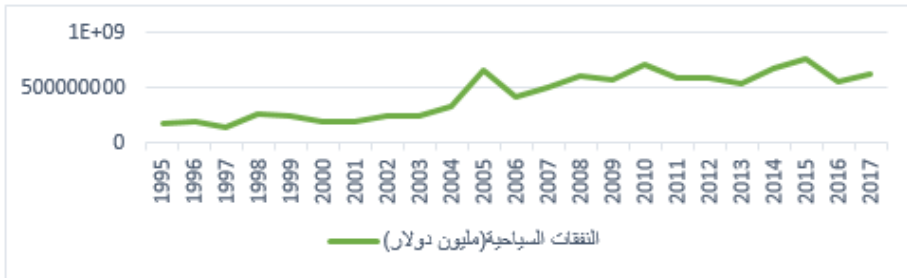


المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج EXCEL اعتمادا على معطيات البنك الدولي

نلاحظ من الشكل السابق أن عدد السياح خلال فترة التسعينيات كان ضئيلا جدا نتيجة للوضع الأمني الذي مرت به الجزائر خلال تلك الفترة، والذي أثر سلبا بدرجة كبيرة على القطاع السياحي في الجزائر، ليعود العدد الى الارتفاع ليبلغ 1.234.000 سائحا سنة 2004، واستمر هذا الارتفاع الى غاية سنة 2013 حيث بلغ 2.733.000 سائحا، ليعاود الانخفاض بعدها سنة 2015 حيث بلغ 1.710.000 سائحا وهذا نتيجة للأوضاع التي عرفتها منطقة الساحل أو ما يعرف بالربيع العربي. ثم ارتفع في كل من سنة 2016، 2017، ليصل الى 2.451.000 سائحا سنة 2017. وبالرغم من هذه التطورات في الحركة السياحية نحو الجزائر، الا انها تبقى متذبذبة وضئيلة، ويعود ذلك لهشاشة البنية التحتية التي لا تتفاعل مع حجم الطلب خصوصا الخارجي منه، إضافة الى أن معظم السياح الذين يزورون الجزائر هم الجزائريين المقيمين خارج وطنهم.

2.2.3. النفقات السياحية:

الشكل 2: تطور نفقات السياحة في الجزائر خلال الفترة (1995-2017)



المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج EXCEL اعتمادا على معطيات البنك الدولي

نلاحظ من الشكل البياني رقم (2) ان نفقات السياحة في الجزائر، شهدت تنذب بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة الممتدة من (1995-2001)، وهذا راجع الى العشرية

السوداء، والأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر في التسعينات، التي نجم عنها سياسة تقشفية صارمة، مما أثرت سلبا على قطاع السياحة اذالك. ولكن سرعان ما ارتفعت في الفترة (2001-2005)، نتيجة عودة الامن والاستقرار للجزائر من جراء برنامج الانعاش الاقتصادي الذي نفذته الجزائر سنة 2001، الذي ساهم في ارجاع الوجهة السياحية للجزائر. وبعدها سجلت النفقات السياحية تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (2006-2017). اين بلغت اعلى ارتفاع لهذه الاخيرة يصل الى 762 مليون دولار امريكي في سنة 2015، وربما هذا يعود الى الاهتمام بالقطاع السياحي من خلال تبني الجزائر لاستراتيجية طويلة المدى، بغرض منح القطاع السياحي اولوية وطنية بديلا لقطاع المحروقات، التي تم تطبيقها بعد سنة 2008، ليتم تعديلها سنة 2010 وفي سنة 2013، تحت عنوان "مخطط استراتيجية التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2025. وبالرغم من هذه الإصلاحات الاقتصادية، يبقى مساهمة قطاع السياحة ضئيلة جدا، في تحقيق النمو الاقتصادي. وربما هذا يدل على نقص وعدم كفاءة الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع، لتجسيد هذه المشاريع الكبرى المتبناة.

4. النموذج القياسي للدراسة:

استنادا إلى المقاربات النظرية والدراسات التطبيقية السابقة، تم ادراج هذه المتغيرات لدراسة العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر، سياخذ نموذجنا الشكل التالي:

$$GDPPC = f(TR, TO, REER) \dots (1)$$

بحيث

- **GDPPC**: يمثل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والذي يعبر عن النمو الإقتصادي، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.
- **TR**: يمثل عائدات السياحة الدولية، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.
- **REER**: يمثل سعر الصرف الحقيقي الفعلي بالدولار الأمريكي.
- **TO**: يمثل مؤشر الانفتاح للتجارة العالمية، ويتم الحصول عليه بقسمة مجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي.

تم تحديد المتغيرات الاقتصادية المذكورة اعلاه بالإعتماد على البيانات الاحصائية المنشورة من طرف صندوق النقد الدولي **FMI** والاونكتاد **UNCTAD** والبنك الدولي **BM** واحصائيات الديوان الوطني للإحصاء. حيث تستند الدراسة القياسية على بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1995-2017) باستخدام منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة **ARDL**.

1.4. منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة **ARDL**:

تقوم هذه الدراسة باستخدام نموذج **ARDL** ويعود السبب في تفضيل هذا النموذج على غيره من نماذج التكامل المشترك المعروفة، الى انه يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ويبقى الشرط الوحيد لهذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ ، كما أن نتائج تطبيقه تكون جيدة في حالة إذا كان حجم العينة صغيراً،

إلى جانب ذلك يسمح هذا النموذج بتقدير مكونات الأجلين الطويل و القصير معًا في نفس المعادلة (Shaista & Qazi Masood, 2010, pp. 1-16) .
يمر نموذج ARDL بخطوتين أساسيتين، حيث نقوم أولاً باختبار وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، ثانياً تقدير معاملات المتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير بعد القيام باختبار (Bounds test) (Belloumi, 2014, pp. 9-10) ..

5. النتائج التطبيقية للدراسة:

1.5. إجراء اختبار جذر الوحدة:

سنعتمد على بثلاث اختبارات وهي اختبار Augmented dickey Fuller (ADF)، اختبار phillips – perron (PP)، من خلال الجدول التالي (1) وبمقارنة القيم الإحصائية مع القيم الحرجة الجدولية، يتضح أن الفروق الأولى لكل متغير من المتغيرات هي عبارة عن سلاسل زمنية مستقرة ماعدا سلسلة TO فهي مستقرة عند مستواها ، وذلك بدلالة أن القيم المطلقة الإحصائية المقدره تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية بالنسبة لاختباري ADF و PP. وبما أن هذه المتغيرات ليس لها نفس درجة التكامل، ولاتوجد متغيرات متكاملة من الدرجة الثانية، فانه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود بالنسبة للنموذج المقترح.

الجدول 1: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

The 5% Critical Value: ADF :-1.95 , PP: -1.95 , KPSS: 0.146

التقريب الأول	Kpss	PP		ADF		القرار (الرتبة)	السلسلة الزمنية
		التقريب الأول	عند المستوى	التقريب الأول	عند المستوى		
(1) 0.58	(1) 0.162	(1) -4.50	(1) -0.28	(1) -4.53	(0) -0.25	I(1)	GDPPC
(2) 0.10	(2) 0.177	(2) -7.07	(2) 0.61	(0) -6.678	(1) 0.50	I(1)	TR
(3) 0.07	(4) 0.47	(2) -6.21	(2) -6.26	(0) -3.86	(0) -6.12	I(0)	TO
(3) 0.09	(3) 0.155	(5) -3.90	(3) -1.07	(0) -3.93	(0) -1.04	I(1)	REER

المصدر: إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 10.0

2.5. منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL:

1.2.5. اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

بالانتقال إلى منهج الحدود (ARDL)، نقوم باختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، وذلك بالاعتماد على إحصائية (F) من خلال (Wald Test). وتظهر نتائج هذا الاختبار في الجدول (2).

بعد مقارنة القيمة المحسوبة لاحصاء F_{-} مع القيمة الجدولية المناظرة والمحسوبة من قبل (pesaran et al 2001) فنجد أن القيمة المحسوبة ل $F(9.61)$ أكبر من قيم الحد الأعلى الجدولية عند مستوى معنوية 5% و 10%، وهذا ما يثبت رفض الفرضية العدمية عند مستوى 5% و 10%. والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وعليه توجد علاقة توازنه طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستعملة.

الجدول 2: اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات

```

Autoregressive Distributed Lag Estimates
ARDL(1,1,0,1) selected based on Schwarz Bayesian Criterion
Dependent variable is GDPPC
22 observations used for estimation from 1996 to 2017
-----
Regressor      Coefficient      Standard Error      T-Ratio(Prob)
GDPPC(-1)      -.96134          .066194             -14.3829(.0001)
REER           -.19991         .059584             -3.3553(.0008)
REER(-1)      -.12197         .059584             -2.0481(.0571)
TO            -.6306E-4       .130E-3             -.4848(.6271)
TR            -.025756        .011202             -2.2993(.0351)
TR(-1)        -.031408        .011523             -2.7431(.0141)
C              4.75731         1.14631             4.0900(.0001)
-----
R-Squared      .99858          R-Bar-Squared      .99804
S.E. of Regression .0045662       F-Stat.            F(6, 15)          1269.3(.000)
Mean of Dependent Variable .11584         S.D. of Dependent Variable .10317
Residual Sum of Squares .336E-3       Equation Log-likelihood 95.4864
Akaike Info. Criterion 88.4864       Schwarz Bayesian Criterion 84.5122
DW-Statistic   1.5297       Durbin's h-Statistic 1.1507(.2501)
-----
Testing for existence of a level relationship among the variables in the ARDL model
-----
F-statistic    95% Lower Bound    95% Upper Bound    90% Lower Bound    90% Upper Bound
9.6112         3.1015             4.4660             2.3958             3.5469

W-statistic    95% Lower Bound    95% Upper Bound    90% Lower Bound    90% Upper Bound
28.8336       9.3044             13.3981           7.1873             10.6408

```

المصدر: إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Microfit5.0

2.2.5. دراسة العلاقة السببية بين السياحة والنمو الاقتصادي:

يتم دراسة العلاقة السببية باستعمال اختبار Granger، لمعرفة اتجاه العلاقة السببية بين السياحة والنمو الاقتصادي، وبالتالي اختبار صحة فرضيات البحث الثلاث. من خلال الجدول (3)، نلاحظ أن هناك علاقة سببية واحدة في اتجاه واحد من عائدات السياحة الدولية الى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا ما يؤيد الفرضية الأولى للبحث. ويرفض الفرضية الثانية والثالثة.

الجدول 3: اختبار Granger للسببية بين المتغيرات

Pairwise Granger Causality Tests			
Date : 03/14/20 Sample : 1996 2017			
Lags : 2			
Null Hypothesis :	Obs	F-Statistic	Prob.
TO does not Granger Cause TR	21	1.65187	0.2210
TR does not Granger Cause TO	21	0.78931	0.4701
REER does not Granger Cause TR	21	4.33537	0.2391
TR does not Granger Cause REER	21	3.30934	0.1611
GDPPC does not Granger Cause TR	21	3.82749	0.1488
TR does not Granger Cause GDPPC	21	1.51526	0.0480
REER does not Granger Cause TO	21	1.33194	0.2992
TO does not Granger Cause REER	21	0.35488	0.7053
GDPPC does not Granger Cause TO	21	0.72594	0.4987
TO does not Granger Cause GDPPC	21	0.16789	0.0258
GDPPC does not Granger Cause REER	21	3.86884	0.0412
REER does not Granger Cause GDPPC	21	0.85393	0.0180

المصدر: إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 10.0

3.2.5 دراسة التوازن في المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، قمنا بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL. وتظهر نتائج التوازن في المدى الطويل في الجدول (4).

توضح نتائج الجدول (4) ان النمو الاقتصادي يتأثر معنويا في المدى الطويل بكل من الانفتاح التجاري وعائدات السياحة الدولية، حيث يرتبط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عكسيا مع الانفتاح التجاري. وإيجابيا مع عائدات السياحة الدولية اما سعر الصرف الحقيقي الفعلي فظهر بإشارة سالبة غير معنوية مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول 4: مقدرات المعلمات في المدى الطويل (المتغير التابع GDPPC)

Estimated Long Run Coefficients using the ARDL Approach			
ARDL(1,1,0,1) selected based on Schwarz Bayesian Criterion			

Dependent variable is GDPPC			
22 observations used for estimation from 1996 to 2017			

Regressor	Coefficient	Standard Error	T-Ratio[Prob]
REER	-2.0160	1.6475	-1.2237 [.239]
TO	-.0016312	.0045026	-.36228 [.011]
TR	.15137	.53789	4.5214 [.000]
C	16.9804	7.8333	2.1677 [.046]

المصدر: إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Microfit5.0

4.2.5. دراسة التوازن في المدى القصير:

أن نتائج التقدير المتحصل عليها في المدى القصير متوافقة إلى حد كبير من حيث المعنوية والإشارات مع نتائج التقدير في المدى الطويل. فيما يخص معامل حد تصحيح الخطأ ECM(-1) فقد ظهر سالب و معنوي، مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل. وتظهر نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ في الجدول (5).

الجدول 5: نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ (المتغير التابع GDPPCΔ)

```

Error Correction Representation for the Selected ARDL Model
ARDL(1,1,0,1) selected based on Schwarz Bayesian Criterion
*****
Dependent variable is dGDPPC
22 observations used for estimation from 1996 to 2017
*****
Regressor      Coefficient      Standard Error      T-Ratio[Prob]
dREER          -.19991          .066194             -3.0200[.191]
dTO            -.6306E-4       .2130E-3            -.29611[.771]
dTR            .025756         .011202             2.2993[.034]
ecm(-1)       -.038658        .041365            -.93458[.018]
*****
List of additional temporary variables created:
dGDPPC = GDPPC-GDPPC(-1)
dREER = REER-REER(-1)
dTO = TO-TO(-1)
dTR = TR-TR(-1)
ecm = GDPPC + 2.0160*REER + .0016312*TO + .15137*TR -16.9804*C
*****
R-Squared          .82054          R-Bar-Squared      .49450
S.E. of Regression .0045662       F-Stat. F(4,17)    6.8804[.002]
Mean of Dependent Variable .014530       S.D. of Dependent Variable .0064224
Residual Sum of Squares .3336E-3      Equation Log-likelihood 95.4864
Akaike Info. Criterion 88.4864       Schwarz Bayesian Criterion 84.5122
DW-statistic      1.5297
*****

```

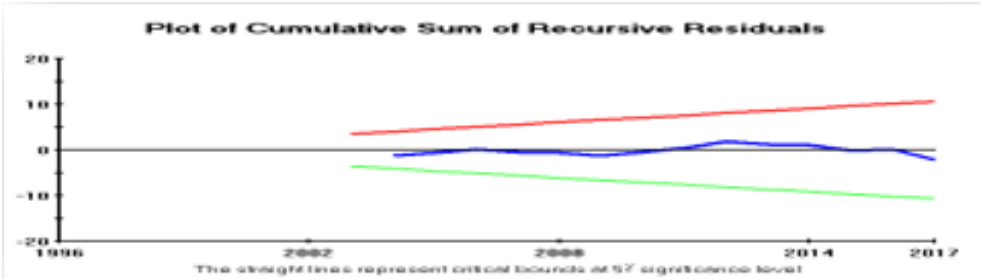
المصدر: إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Microfit5.0

في حين يلاحظ أيضا من الجدول (5) أن معامل حد التصحيح سالب ومعنوي (-0.38)، وبالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ. وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يستغرق فترة واحدة حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، كما يظهر من النتائج أن 0.38 وحدة من انحراف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن مستوى التوازن في المدى الطويل سيتم تصحيحه كل عام.

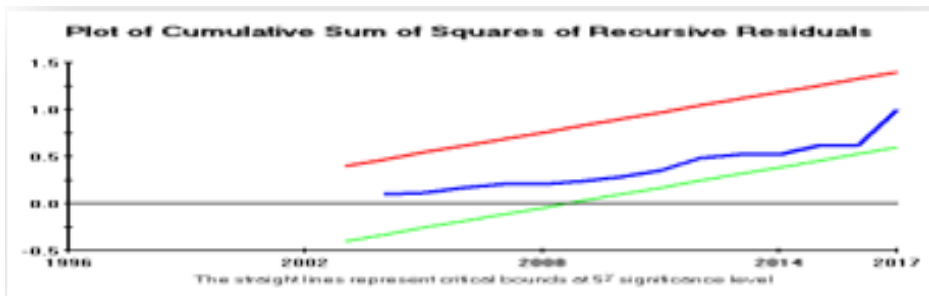
5.2.5. اختبار استقرار النموذج (Stability Test):

بعد دراسة التوازن في المدى القصير، نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، بالاعتماد على اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM واختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUMSQ.

الشكل 5: اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM



الشكل 6: اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUMSQ



المصدر: إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Microfit5.0

من خلال الشكل البياني (5) و(6) نلاحظ أن اختبار CUSUM بالنسبة للنموذج يعبر عن وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة، يشير إلى الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5%. نفس الشيء بالنسبة لاختبار CUSUMSQ. ويتضح من هذين الاختبارين أن المعاملات المقدره لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المستخدم مستقرة هيكليا عبر فترة الدراسة.

وللتأكد من خلو نموذج تصحيح الخطأ من المشاكل القياسية، فقد تم استخدام عدة اختبارات كما هو موضح في الجدول (6).

من خلال الجدول (2)، يتضح بأن قيمة معامل التحديد قد بلغت 0.99 أي أن التغيرات في المتغيرات المستقلة تفسر لنا ما يربو عن 99% من التقلبات في النمو الاقتصادي. كما أن إحصائية **Durbin-Watson** لا توجي إلى وجود ارتباط ذاتي ما بين الأخطاء. هذا ويظهر ان كل الاحتمالات أكبر من 5%، أي أن النموذج قد تجاوز كافة إحصائيات فحص البواقي، مثل تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي، وعدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين. وبالتالي النموذج سليم إحصائيا وملائم لتمثيل العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستعملة.

الجدول 6: نتائج فحص بواقي النموذج

Diagnostic Tests			
Test Statistics	LM Version	F Version	
A: Serial Correlation	*CHSQ(1) = 1.2352 [.266]*	*F(1,14) = .83280 [.377]*	
B: Functional Form	*CHSQ(1) = 2.3967 [.122]*	*F(1,14) = 1.7116 [.212]*	
C: Normality	*CHSQ(2) = .15714 [.924]*	Not applicable	
D: Heteroscedasticity	*CHSQ(1) = 2.7588 [.097]*	*F(1,20) = 2.8676 [.106]*	

المصدر: إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Microfit5.0**3.5. تحليل النتائج:**

بينت نتائج الدراسة على وجود علاقة طردية ومعنوية بين نصيب حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر عائدات السياحة الدولية، حيث ان ارتفاع مؤشر عائدات السياحة الدولية بوحدة واحدة، سيؤدي الى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب 0.15 وحدة. وهذا ما يوافق العديد من النظريات التطبيقية. إذ ان زيادة العائدات السياحية، تزيد من الموارد المالية للدولة، وهذا ما ينتج عنه الزيادة في قدرتها على الانفاق الاستثماري الذي يؤدي بدوره الى التوسع في المشروعات التنموية الانتاجية والخدمية من اجل زيادة النشاط الاقتصادي، وتحقيق النمو الاقتصادي. وجاء مؤشر الانفتاح التجاري بعلاقة سلبية معنوية مع

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. حيث ان ارتفاع مؤشر الانفتاح التجاري بوحدة واحدة، سيؤدي الى انخفاض نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب 0.001 وحدة. وهذا عكس لما جاءت به النظرية الاقتصادية. ويرجع ذلك الى ضعف القاعدة الصناعية للجزائر، التي تؤدي الى ارتفاع في حجم الواردات الجزائرية، بالإضافة الى تراخي وعدم تنوع البنية التصديرية التي تخضع جل مداخيلها لتقلبات أسعار المحروقات، فانخفاض سعر هذه الأخيرة، يؤدي الى انخفاض مستويات الناتج والدخل الوطني، وزيادة الضغط على ميزان المدفوعات ومن ثم تراجع النمو الاقتصادي.

6. الخاتمة:

في هذا البحث حاولنا دراسة العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال الإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية، والتي تضمن محتواها في معرفة اتجاه العلاقة السببية بين السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة من 1995 الى 2017، وذلك من خلال التطرق أولاً الى الجزء النظري الخاص بالسياحة، بدءاً بمفهومها وصولاً لتوضيح الخلفية النظرية للعلاقة بين السياحة والنمو، ثم نعرض مقومات السياحة في الجزائر المتمثلة في المقومات الجغرافية والطبيعية، المعالم التاريخية والثقافية والمقومات المادية، وبعدها ننتقل الى تقييم واقع السياحة في الجزائر، حيث نلاحظ ان الحركة السياحية نحو الجزائر متذبذبة وضئيلة جداً. أما في الجزء التطبيقي لهذه الورقة حاولنا إيجاد وتحليل تأثير كل من عائدات السياحة الدولية، والانفتاح التجاري وسعر الصرف الحقيقي الفعلي على النمو الاقتصادي، لتوضيح أي المؤشرات يسبب الآخر وكذا تحديد طبيعة العلاقة بينهما، في المدى القصير وال المدى الطويل، باستخدام نموذج ARDL. حيث اظهرت النتائج على:

- وجود علاقة طردية ومعنوية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر عائدات السياحة الدولية.

- جاء مؤشر الانفتاح التجاري بعلاقة سلبية معنوية مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

- ظهر سعر الصرف الحقيقي الفعلي بإشارة سالبة وغير معنوية مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

- هناك علاقة سببية وحيدة في اتجاه واحد من السياحة الدولية الى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا ما يؤيد الفرضية الأولى. اي أن السياحة هي التي تؤدي الى النمو الاقتصادي. حيث زيادة العائدات السياحية، تزيد من الموارد المالية للدولة، وهذا ما ينتج عنه الزيادة في قدرتها على الانفاق الاستثماري الذي يؤدي بدوره الى التوسع في المشروعات التنموية الانتاجية والخدمية من اجل زيادة النشاط الاقتصادي، وتحقيق النمو الاقتصادي. ويتم رفض الفرضية الثانية (النمو الاقتصادي يؤدي الى السياحة)، والفرضية الثالثة (علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والسياحة الدولية).

كما ينبغي التنويه أن استخدام مؤشر الانفتاح التجاري لم يظهر بالإشارة المتوقعة عند إدخاله في النموذج، ولعل هذا يرجع الى فشل الدولة في تنويع صادراتها خارج المحروقات من جهة، وانتهاج سياسة احلال الواردات وعدم قدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية من جهة اخرى. بالإضافة الى اهمالها لقطاع السياحة بالرغم من المقومات السياحية والتاريخية التي تزخر بها الجزائر. مما يستدعي الى:

- إعادة النظر في سياستها السياحية كدعامة اقتصادية عن طريق التركيز على الاستدامة والتخطيط الجيد

-تشجيع الاستثمارات السياحية المحلية منها والأجنبية، واعتبار السياحة صناعة تنافسية ومحرك رئيسي للقطاعات الأخرى.

7. قائمة المراجع:

1. Alhowaish, A. (2016). Is Tourism Development a Sustainable Economic Growth Strategy in the Long Run? Evidence From GCC Countries. *Sustainability*, 8(7), 1-10. doi: <https://doi.org/10.3390/su8070605>
2. Azeez, R. O. (2019). Is Tourism a Sustainable Haven for Economic Growth in North African Countries? An Evidence From Panel Analysis. *Munich Personal RePEc Archive Paper*(93449), 1-28.
3. Belloumi, M. (2014). The relationship between trade, FDI and economic growth in Tunisia: An application of the autoregressive distributed lag model. *Economic Systems*, 9-10. doi:<https://doi.org/10.1016/j.ecosys.2013.09.002>
4. Bouzahzah, M., & El Menyari, Y. (2013). International Tourism and Economic Growth: the case of Morocco and Tunisia. *The Journal of North African Studies*, 18(4), 592-607. doi:<https://doi.org/10.1080/13629387.2013.836321>
5. John, H. (1932). *The Theory of wages*. London: Macmillan.
6. Pierre, P. (2002). *Le tourisme : un phénomène économique*. Paris: Les Etudes de la Documentation Française,.
7. Shaista, A., & Qazi Masood, A. (2010). Exchange Rate Volatility and Pakistan's Import Demand: An Application of Autoregressive Distributed Lag Model. *International Research Journal of Finance and Economics*, 16(48), 7-23.
8. Shakouri, B., Khoshnevis Yazdi, S., Niloofar, N., & Niloofar, S. (2017). International Tourism and Economic Trade and Trade: Variance Decomposition Analysis. *Journal Of Tourism and Hospitality*, 6(3), 1-11. doi:10.4172/2167-0269.1000286
9. Yalcin, A., Mehmet , B., & Zeynel Abidin, O. (2011). Time-varying linkages between tourism receipts and economic growth in a small open economy. *Economic Modelling*, 28(1-2), 664-671. doi:<https://doi.org/10.1016/j.econmod.2010.06.003>

10. أحمد ضيف، و أحمد عزوز. (2018). واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، 14 (19)، 26.
11. تريكي العربي. (2013). واقع الاستثمار السياحي (دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس). 59. الجزائر، العلوم الاقتصادية: جامعة الجزائر 3.
12. لخضر عبد الرزاق مولاي، و خالد بورحلي. (2016). متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري. *المجلة الجزائرية للتنمية*، 3 (4)، 76.
13. محمد الناصر حميداتو، و نصر حميداتو. (2015). أثر النشاط السياحي في الجزائر على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية للفترة 1997-2013. *مجلة رؤى اقتصادية*، 5 (9)، 78.